22,3 ألفاً إجمالي القوى العاملة التشغيلية في مؤسسة البترول وشركاتها التابعة بنهاية السنة المالية 2025 ـ 2026

20,3 ألف كويتي في القطاع النفطي.. و91٪ معدل «التكويت»

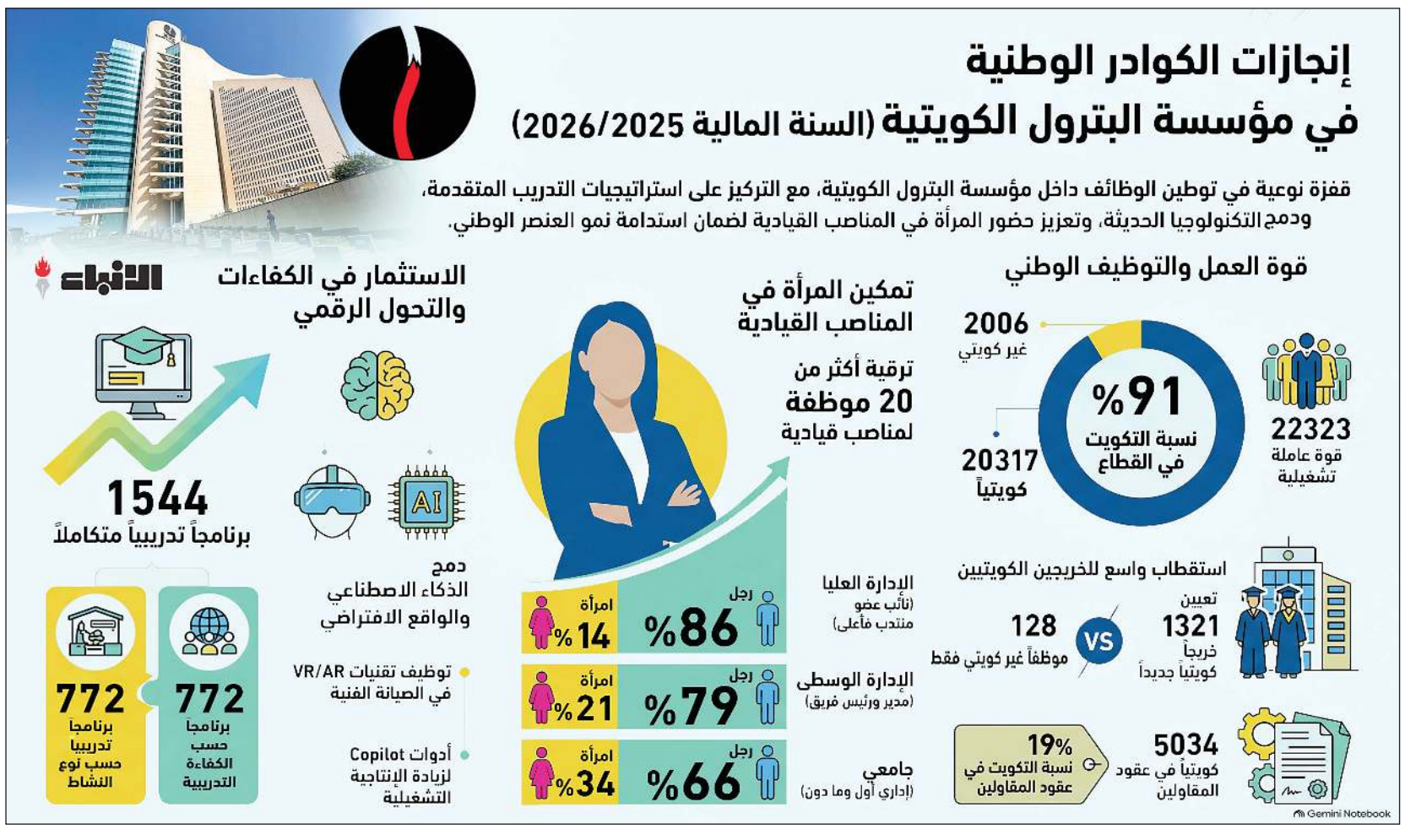

أحمد مغربي

واصلت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تعزيز حضور الكفاءات الوطنية في القطاع النفطي، لترتفع قوة العمل الوطنية إلى 20317 كويتيا خلال السنة المالية 2025ـ2026، من إجمالي قوة عاملة تشغيلية بلغت 22323 موظفا، فيما بلغت نسبة التكويت 91٪، بما يعكس الوزن الكبير للعمالة الوطنية في أحد أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الكويتي.وكشفت بيانات القوى العاملة الواردة في التقرير السنوي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2025ـ2026 عن استمرار القطاع النفطي في استقطاب الخريجين والكوادر الوطنية، إذ عينت مؤسسة البترول وشركاتها خلال السنة المالية 1321 كويتيا من الخريجين في مختلف التخصصات، مقابل 128 موظفا غير كويتي، ليصل إجمالي التعيينات إلى 1449 موظفا خلال السنة المالية. وأكد التقرير أن المؤسسة اعتمدت كذلك تدرجا وظيفيا جديدا للوظائف القابلة للتكويت في عقود المقاولين، بهدف ضمان استدامة نمو العنصر الوطني وتطوير مهاراته في مختلف المواقع.

5034 كويتياً في عقود المقاولين

ولم تقتصر سياسة تعزيز العمالة الوطنية على العاملين مباشرة لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، إذ أظهرت بيانات عمالة المقاول أن نسبة تكويت عمالة المقاول في المؤسسة والشركات النفطية التابعة بلغت 19٪ خلال السنة المالية 2025ـ2026، فيما وصل إجمالي أعداد الكويتيين المعينين على عقود المقاولين إلى 5034 كويتيا. وتضع هذه الأرقام ملف التكويت في قلب سياسة الموارد البشرية للقطاع النفطي، سواء من خلال التوظيف المباشر للخريجين الكويتيين أو توسيع حضور المواطنين في الوظائف القابلة للتكويت ضمن عقود المقاولين، بالتوازي مع تطوير مهارات العاملين وإعدادهم لتلبية المتطلبات التشغيلية والفنية للقطاع.

الاستثمار في الكفاءات

وبالتوازي مع التوظيف، عززت مؤسسة البترول الاستثمار في التطوير الأكاديمي للموظفين، إذ أوفدت خلال السنة المالية 19 موظفا لنيل درجات علمية عليا في تخصصات استراتيجية شملت هندسة البترول والكيمياء والتعدين، إلى جانب الأمن السيبراني وإدارة الأزمات والعلوم البيئية والقانون التجاري.

وعكست أرقام مركز التدريب البترولي اتساع نطاق برامج تنمية القدرات البشرية، إذ نفذ المركز اجمالي دورات داخلية وخارجية بلغ عددها 1544 برنامجا موزعا على 772 برنامجا تدريبيا داخليا لموظفي القطاع النفطي، و772 برنامجا خارجيا، وتوزعت تلك البرامج على 768 برنامجا حضوريا و4 برامج للتعلم الإلكتروني، فيما توزعت البرامج بحسب الكفاءة التدريبية بواقع 179 برنامجا فنيا و375 برنامجا عاما و218 برنامجا مهنيا. كما أظهرت بيانات البرامج التدريبية الخارجية تنفيذ 281 برنامجا تدريبيا استفاد منها 464 متدربا. وأشار التقرير كذلك إلى تنفيذ 312 برنامجا تدريبيا محليا وخارجيا شارك فيها 531 متدربا من مختلف المستويات القيادية والفنية، إلى جانب برامج الالتحاق الخارجي مع الشركات العالمية، فضلا عن مساهمة المؤسسة في التدريب الميداني لطلبة جامعة الكويت وكلية القانون الكويتية العالمية وكلية الكويت التقنية، بهدف تهيئة الكفاءات الوطنية الشابة لسوق العمل وربط الجانب الأكاديمي بالتطبيقات العملية في الصناعة النفطية.

أنظمة موحدة وتحول رقمي

وشهدت منظومة الموارد البشرية خلال 2025ـ2026 خطوات لتوحيد وتطوير الأنظمة الإدارية، شملت اعتماد نظام ترفيع موحد لكافة الدرجات في القطاع النفطي، إلى جانب تحديث ضوابط الإجازات الخاصة وتذاكر السفر السنوية، فيما أطلقت المؤسسة في ديسمبر 2025 النظام الآلي لميكنة الحضور والانصراف للمتدربين، واعتمدت نظاما آليا لتقييم المحاضرين وربطه بنظام ULMS بهدف مراقبة جودة الأداء التدريبي وتطويره.

كما بدأ توظيف تقنيات الواقع المعزز والافتراضي VR/AR في البرامج الفنية، ومنها صيانة الصمامات وأنظمة التحكم بالمحركات، فيما جرى تحديث برامج تقنية المعلومات للخطة التدريبية 2026ـ2027 للتركيز على تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأدوات Copilot لزيادة الإنتاجية، إلى جانب توقيع عقد طويل الأمد مع شركة «إس إل بي» لتقديم برامج متخصصة في تكنولوجيا ما تحت السطح.

التنوع والإنصاف والشمولية

وفي موازاة التوظيف والتدريب، عززت مؤسسة البترول الكويتية خلال السنة المالية 2026/2025 توجهها نحو ترسيخ مبادئ التنوع والإنصاف والشمولية، إذ يجسد المجلس المختص بهذا الملف التزام المؤسسة بتوفير بيئة عمل أكثر شمولا وإنصافا تتيح للعاملين فرصا متكافئة للمساهمة في مسيرة القطاع النفطي وصناعة مستقبله.

المرأة.. حضور أكبر في المواقع القيادية

وسجل ملف تمكين المرأة تطورات خلال السنة المالية، إذ واصلت مؤسسة البترول الكويتية تعزيز حضور المرأة في المناصب الإشرافية، وتمت ترقية أكثر من 20 موظفة إلى مناصب رئيس فريق ومدير على مستوى مؤسسة البترول الكويتية، وهو ما اعتبره التقرير انعكاسا للثقة بالكفاءات الوطنية النسائية ودورها المتنامي في دعم التطوير والتميز المؤسسي.

وتكشف بيانات توزيع العاملين بحسب المستويات الوظيفية عن تدرج نسبة تمثيل المرأة داخل الهيكل الوظيفي للمؤسسة، إذ بلغت حصة النساء 14٪ في الإدارة العليا التي تشمل نائب العضو المنتدب وما فوق، مقابل 86٪ للرجال، فيما ارتفعت النسبة إلى 21٪ للنساء في الإدارة الوسطى التي تشمل المدير ورئيس الفريق، مقابل 79٪ للرجال.

وتزداد نسبة الحضور النسائي بين الموظفين من حملة الشهادة الجامعية في مستوى «إداري أول وما دون» إلى 34٪ للنساء مقابل 66٪ للرجال، بينما بلغت نسبة النساء بين الموظفين الحاصلين على دبلوم أو أقل 3٪ مقابل 97٪ للرجال.

أما على مستوى مجالس إدارات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، فيظهر الرسم الوارد في التقرير تفاوت نسب التمثيل النسائي بين مجالس الإدارات، إذ تتراوح النسب المسجلة بين 0٪ و42,9٪ بحسب الجهة، بما يعكس تفاوت مستوى الحضور النسائي بين مجالس إدارات شركات القطاع النفطي.

362,1 ألف كويتي يعملون بالحكومة.. و73,5 ألفاً في القطاع الخاص

«الشال»: 1592 ديناراً.. متوسط الأجر الشهري للكويتيين في القطاعين الحكومي والخاص

ذكر تقرير الشال الاقتصادي أن آخر الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء حول عدد العمالة في دولة الكويت، كما في نهاية الربع الأول 2026، مصنفة وفقا للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار، تشير إلى أن حجمها بلغ نحو 2,281 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية، بارتفاع بنسبة 3,1٪ مقارنة مع 2,212 مليون عامل في نهاية الربع الأول 2025.

وأشار التقرير إلى أنه عند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها ـ القطاع العائلي ـ البالغ عددهم نحو 783,9 ألف عامل، يرتفع المجموع إلى نحو 3,065 ملايين عامل مقارنة مع 2,957 مليون عامل في نهاية الربع الأول 2025، ببلوغ نسبة العمالة المنزلية نحو 25,6٪ من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الأول 2026 (25,2٪ من إجمالي العمالة في نهاية الربع الأول 2025). ولابد من التذكير بأننا ننشر الأرقام وننسبها إلى مصدرها دون تأكيد دقتها. وبحسب التقرير، بلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1929 دينارا (1918 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1414 دينارا (1390 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، بفارق بحدود 36,4٪ لصالح أجور الذكور، فيما بلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 649 دينارا (599 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 811 دينارا (694 دينارا في نهاية الربع الأول 2025، ولم يذكر أي تفسير لارتفاع المعدل خلال الفترة المذكورة)، أي أصبح الفارق لصالح الإناث بحدود 25٪. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1625 دينارا (1602 دينار في نهاية الربع الأول 2025)، وبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 729 دينارا (641 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، بفارق بين المعدلين بحدود 122,9٪ لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1681 دينارا (1662 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، ويظل أدنى بنحو 12,8٪ من معدل أجر الذكور الكويتيين في القطاع الحكومي، فيما يبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 1140 دينارا (1070 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، أي أدنى بنحو 19,4٪ من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، وتظل مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي دور ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 314 دينارا (314 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، أي نحو 48,4٪ من مستوى زملائهم غير الكويتيين في القطاع الحكومي، ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 420 دينارا (419 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 33,8٪، ولكنه أدنى من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي بنحو 48,2٪.

وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1877 دينارا (1865 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، وللإناث الكويتيات نحو 1376 دينارا (1348 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، ويبلغ الفارق لصالح الذكور نحو 36,4٪. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 327 دينارا (324 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 512 دينارا (472 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 56,7٪. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكورا وإناثا في القطاعين نحو 1592 دينارا (1567 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 352 دينارا (344 دينارا في نهاية الربع الأول 2025)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثرا كبيرا للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الاعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص. وبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقا لنفس المصدر نحو 362,1 ألف عامل، بانخفاض بنسبة 4,0٪ (377,2 ألف عامل في نهاية الربع الأول 2025)، فيما بلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 73,5 ألف عامل (73 ألف عامل في نهاية الربع الأول 2025)، وأصبحت موزعة إلى نحو 83,1٪ عمالة حكومية و16,9٪ عمالة قطاع خاص.

وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 52,5٪، إضافة إلى نحو 5,2٪ من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 12,8٪ لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 18,5٪ لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 89,1٪ من موظفي القطاع الحكومي الكويتيين من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراه.

331 معرضاً تجارياً و24 للذهب والمجوهرات.. والسوق يعزز جاذبيته للفعاليات التجارية

355 ترخيصاً لمعارض تجارية في الكويت خلال النصف الأول من 2026

طارق عرابي

تعكس حركة تراخيص المعارض التجارية في الكويت خلال النصف الأول من عام 2026 نشاطا لافتا في سوق تنظيم المعارض، بما يبرز جانبية السوق المحلي لاستضافة الفعاليات التجارية المتخصصة، والاستفادة من قاعدة استهلاكية متنوعة تضم المواطنين والمقيمين، وما توفره المعارض من قناة مباشرة أمام الشركات والتجار للوصول إلى المستهلك وعرض المنتجات والخدمات ضمن بيئة تجارية منظمة.

وكشفت إحصائيات حديثة أصدرتها إدارة العلاقات الدولية (قسم المعارض) بوزارة التجارة والصناعة، عن إصدار 355 ترخيصا لمعارض تجارية مؤقتة ومعارض مؤقتة للذهب والمجوهرات خلال النصف الأول من عام 2026، بمتوسط يقارب معرضين يوميا خلال الفترة، في مؤشر على كثافة النشاط الذي يشهده قطاع المعارض وتنوع الفعاليات المقامة في السوق الكويتي. وأظهرت الإحصائية أن تراخيص المعارض التجارية استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي التراخيص، بواقع 331 ترخيصا، تمثل 93,2٪ من الإجمالي، مقابل 24 ترخيصا لمعارض الذهب والمجوهرات المؤقتة، بحصة بلغت 6,8٪.

ويعكس العدد الكبير لتراخيص المعارض التجارية اتساع نطاق هذا النشاط في الكويت، وقدرة السوق على استيعاب فعاليات تجارية متعددة على مدار العام، فيما يمثل حضور معارض الذهب والمجوهرات جانبا مهما من النشاط، بالنظر إلى طبيعة هذه المنتجات وقيمتها وقدرتها على استقطاب شرائح مختلفة من المستهلكين.

وتشير الأرقام الشهرية إلى أن مايو كان الأكثر نشاطا خلال النصف الأول من العام، بعدما شهد إصدار 120 ترخيصا، مستحوذا منفردا على 33,8٪ من إجمالي التراخيص خلال الأشهر الستة، منها 119 ترخيصا لمعارض تجارية وترخيص واحد لمعرض ذهب ومجوهرات.

وجاء فبراير في المرتبة الثانية بإجمالي 98 ترخيصا، منها 93 ترخيصا تجاريا و5 تراخيص لمعارض الذهب والمجوهرات، وبذلك يكون شهرا مايو وفبراير قد سجلا معا 218 ترخيصا، بما يعادل 61,4٪ من إجمالي التراخيص الصادرة خلال النصف الأول من 2026. وحل يناير في المرتبة الثالثة، بعدما شهد إصدار 92 ترخيصا، توزعت بواقع 80 ترخيصا لمعارض تجارية و12 ترخيصا لمعارض الذهب والمجوهرات، ليستحوذ وحده على نصف تراخيص معارض الذهب والمجوهرات الصادرة خلال النصف الأول من العام.

وتكشف بيانات الأشهر الثلاثة الأكثر نشاطا، يناير وفبراير ومايو، عن إصدار 310 تراخيص خلالها، بما يمثل 87,3٪ من إجمالي تراخيص المعارض في النصف الأول، وهو ما يعكس فترات ذروة واضحة في نشاط تنظيم الفعاليات التجارية داخل السوق.

وفي يونيو، بلغ إجمالي التراخيص الصادرة 28 ترخيصا، منها 23 ترخيصا لمعارض تجارية و5 تراخيص لمعارض الذهب والمجوهرات، فيما شهد مارس إصدار 13 ترخيصا لمعارض تجارية فقط، وجاء أبريل في المرتبة الأخيرة بإجمالي 4 تراخيص، منها 3 تراخيص لمعارض تجارية وترخيص واحد لمعرض ذهب ومجوهرات. وتبرز هذه الأرقام الدور المتنامي للمعارض المؤقتة باعتبارها إحدى أدوات تنشيط الحركة التجارية والتسويقية في الكويت، إذ تمنح الشركات والتجار فرصة للوصول المباشر إلى قاعدة واسعة ومتنوعة من المستهلكين، كما توفر للمستهلك الكويتي والمقيم خيارات إضافية للاطلاع على المنتجات ومقارنتها والشراء المباشر في مكان واحد.

كما أن استمرار إصدار مئات التراخيص خلال ستة أشهر يعكس وجود بيئة تنظيمية تستوعب هذا النوع من الأنشطة، إلى جانب سوق استهلاكي قادر على جذب منظمي المعارض والعارضين، مستفيدا من مستويات الدخل والإنفاق الاستهلاكي وحجم الطلب المحلي.